

Distr.: General
23 June 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 118 (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 22 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة ويشرفها أن تشير إلى ترشُّح فنلندا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024، في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في عام 2021.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، يشرف البعثة الدائمة كذلك أن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية لترشُّح فنلندا، مؤكدة من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما من أولى الأولويات لفنلندا (انظر المرفق).

ترجو البعثة الدائمة لفنلندا تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 118 (د) من جدول الأعمال المؤقت.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 22 حزيران/يونيه 2021 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

ترشح فنلندا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

إن فنلندا فخورة بتقديم ترشحها لشغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024. لقد كانت فنلندا في السابق عضواً في مجلس حقوق الإنسان لمدة سنة واحدة ابتداءً من عام 2006، عندما أنشئ المجلس.

إن الديمقراطية الفنلندية تركز على سيادة القانون، فالدستور يمنح كل فرد حماية قوية لكرامة الإنسان وسلامته الشخصية وحقوق الإنسان الخاصة به. والثقة والاحترام المتبادل بين الناس، وكذلك بين المؤسسات التي تحافظ على هذه الحقوق والقيم، هما عنصران رئيسيان للرفاه في فنلندا.

وتشدد فنلندا على أهمية النظام الدولي القائم على القواعد، والالتزامات بموجبه، والطابع العالمي والملمز لحقوق الإنسان. وتؤكد فنلندا أهمية وترابط الركائز الثلاث للأمم المتحدة وهي: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان باعتبارها عناصر متآزرة. وتتبع فنلندا نهجاً استباقياً وبنياً لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

وفنلندا ملتزمة التزاماً راسخاً بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وبتربطها وتأزرها على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من العهود الرئيسية المعتمدة، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد أرست فنلندا سياستها الخارجية والأمنية، بما في ذلك تعاونها الإنمائي الدولي، على معايير ومبادئ حقوق الإنسان.

وفنلندا طرف في سبع معاهدات أساسية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وهي تعترف باختصاص كل هيئة من هيئات المعاهدات في النظر في الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان المقدمة ضد فنلندا. وفنلندا، بوصفها دولة عضواً في مجلس أوروبا، هي أيضاً طرف في عدد من معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية وتخضع لولاية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. إن جميع الحكومات تخضع للمساءلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونعترف بالكرامة المتأصلة لكل شخص وبحق كل فرد في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان من دون تمييز. إن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق جميع النساء والفتيات وحمايتهن والوفاء بها هي أولويات راسخة لفنلندا، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. وتؤكد فنلندا على ضرورة توفير حماية كاملة لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات أو الذين يعيشون في حالات ضعف. إن فنلندا تحترم وتعزز إحقاق حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك حقوق شعب السامي الذي يعيش في فنلندا والبلدان المجاورة.

إن دور المجتمع المدني والتعاون معه عنصر لا يتجزأ من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي. وتؤدي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فنلندا والمنظمات غير الحكومية دوراً حيوياً في مجتمعنا. وفي فنلندا، تسهم الحوكمة العلنية ووصول الجمهور إلى الوثائق الرسمية في الشفافية والمساءلة وكذلك في إعمال حقوق الإنسان.

وتعتقد فنلندا أن تغير المناخ، والتدهور البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تعرّض البشرية لتحديات لم يسبق لها مثيل في ما يتعلق بحماية ظروفنا المعيشية وحقوق الإنسان.

وتعتبر فنلندا مجلس حقوق الإنسان حجر زاوية أساسيا في النظام المتعدد الأطراف، ويشرفها أن تعمل كعضو فيه بهدف تعزيز احترام حقوق الإنسان العالمية للجميع.

وانطلاقا من هذه الروح، نقدم التعهدات والالتزامات الطوعية التالية:

تعزيز حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان وفي جميع أنحاء الأمم المتحدة

- 1 - نتعهد بمواصلة العمل من أجل تنسيق حقوق الإنسان ومراعاة تعميمها على نحو فعال في أنحاء منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ونرحب بدعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان.
- 2 - وننادي بتعزيز التعاون بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن لمنع نشوب النزاعات والسعي إلى حلها وتعزيز بناء السلام.
- 3 - ونتعهد بالتعاون مع جميع الدول لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. ونثمن إلى حد كبير الحوار المفتوح والصريح. ونحن ملتزمون بضمان مشاركة مجدية وبالعمل في تعاون وثيق مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية.
- 4 - ونتعهد بدعم مجلس حقوق الإنسان في التصدي للانتهاكات الخاصة بكل بلد لحقوق الإنسان. وسنعمل على إعلاء دور المجلس بوصفه منتدى للحوار بشأن المسائل المواضيعية لحقوق الإنسان. فالمسائل المواضيعية والقضايا الخاصة بكل بلد تتطلب اهتمامنا. ونتعهد أيضا بتعزيز دور مجلس حقوق الإنسان في منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.
- 5 - ونتعهد بدعم استقلالية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونحن ملتزمون بتعزيز ودعم الإجراءات الخاصة وغيرها من الآليات الدولية لحقوق الإنسان.
- 6 - ونتعهد بمواصلة جهودنا لتعزيز حالة الميزانية في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات. ونتعهد بمواصلة دعم المفوضية عن طريق التبرعات.
- 7 - ونتعهد بدعم مفوضية حقوق الإنسان في تقديم المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات على الصعيدين القطري والإقليمي.
- 8 - ونتعهد بالوفاء بالدعوة الدائمة الموجهة إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والاستجابة لها في غضون المهلة المحددة للنداءات والبلغات العاجلة.
- 9 - ونتعهد بالاستفادة على نحو فعال من التوصيات التي تلقّتها فنلندا من هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات والتوصيات الصادرة في الاستعراض الدوري الشامل عند وضع السياسات والتشريعات. ونتعهد بالإسهام في تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل بتقديم توصيات مدروسة ومحددة.
- 10 - ونتعهد بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

- 11 - ونتعهد بإجراء حوار مستمر مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات. وسيتم ذلك من خلال الإبلاغ الدوري ومن خلال رصد تنفيذ التوصيات. وعلى غرار ذلك، نتعهد بزيادة الشفافية في إجراءات الاختيار الوطنية للخبراء الفنلنديين الذين سيرشّحون لهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات.
- 12 - ونتعهد بتعزيز التنفيذ الوطني للالتزاماتنا في مجال حقوق الإنسان. وستتضمن خطة العمل الوطنية الثالثة لفنلندا بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان مؤشرات لحقوق الإنسان لدعم صنع القرار.

دعم المدافعين عن حقوق الإنسان

- 13 - نتعهد بمواصلة تقديم دعم واضح لعمل وحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للمدافعين عن حقوق الإنسان من النساء والمدافعين عن البيئة والمدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية. وسنكثف جهودنا لتنفيذ مبادئنا التوجيهية الوطنية المتعلقة بحماية ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان.
- 14 - ونتعهد بدعم المؤسسات واللجان الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وأجهزة أمناء المظالم وهيئات المساواة، بما يتماشى مع مبادئ باريس.
- 15 - ونتعهد بحماية وتعزيز حرية التعبير وحرية الإعلام والتعددية، على الإنترنت وخارجها، والاطلاع على المعلومات وإمكانية الوصول إليها. ونتعهد بضمان أن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون والعاملون في وسائل الإعلام وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قادرين على التمتع بجميع حقوق الإنسان بحرية من دون مضايقة أو انتقام.
- 16 - ونتعهد بمواصلة العمل بنشاط من أجل إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي ومعالجة وضع ضحايا هذه الجرائم والناجين منها.
- 17 - ونتعهد بالعمل من أجل إلغاء عقوبة الإعدام في أنحاء العالم. ولا ينبغي لأحد أن يكون عرضةً للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

تمنح جميع النساء والفتيات بكل حقوق الإنسان

- 18 - نتعهد بمواصلة النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز الحقوق وتكافؤ الفرص لجميع النساء والفتيات على تنوعهن.
- 19 - ونتعهد بمعالجة أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي يواجهها العديد من النساء والفتيات، وتعزيز نهج متعدد الجوانب إزاء المساواة بين الجنسين.
- 20 - ونتعهد بمواصلة الاهتمام بحقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة كأولوية رئيسية لفنلندا.
- 21 - ونتعهد بتعزيز المشاركة العامة والسياسية وسلطة صنع القرار لجميع النساء، بمن فيهن الشابات. وسنعزيز حق النساء والفتيات في العيش من دون عنف، بما في ذلك الإساءة والمضايقة، سواء على الإنترنت أو خارجها.
- 22 - ونتعهد بالنهوض بالفهم الشامل للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع، وكذلك بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية العالية الجودة والشاملة للجميع، والتتقيف الجنسي الشامل، في جميع الظروف.
- 23 - ونتعهد بالبقاء ملتزمين التزاماً راسخاً بالتنفيذ الشامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

احتضان التنوع وتعزيز مشاركة جميع الأشخاص

- 24 - نتعهد بتشجيع وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة والمتساوية والمجدية لجميع الأشخاص، من دون تمييز من أي نوع.
- 25 - ونتعهد بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حقهم في التمتع بحياة خالية من العنف والوصم والتمييز. وتدعو فنلندا إلى إقامة نظم وهاكل وخدمات شاملة للجميع ومتاحة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، نعمل على ضمان مشاركتهم على جميع المستويات، في الحياة العامة والخاصة، وفي أنشطة المجتمعات على قدم المساواة مع الآخرين.
- 26 - ونتعهد بمواصلة تقديم دعمنا القوي لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة التي تشكل الأساس لإحراز تقدم مستدام وتحويلي في إدماج منظور الإعاقة في جميع ركائز عمل الأمم المتحدة.
- 27 - ونتعهد بمواصلة جهودنا في تعزيز وحماية وإعمال حقوق الشعوب الأصلية وتعزيز المشاركة المجدية لتلك الشعوب في اجتماعات الأمم المتحدة بشأن المسائل التي تمسها.
- 28 - ونتعهد بحماية وإعمال حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات، بما فيها الأقليات القومية والإثنية والدينية والجنسية والجنسانية واللغوية، وفقا للقواعد والمعايير الدولية السارية.
- 29 - ونتعهد بتكثيف الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.
- 30 - ونتعهد بتعزيز الحق في حرية الدين والمعتقد، بما في ذلك حرية المرء في تغيير دينه. ونشدد بشكل خاص على تحسين حقوق وأوضاع الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية.
- 31 - ونتعهد بتعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ومواصلة مكافحة جميع أشكال التمييز ضدهم. ونحن ملتزمون بزيادة الدعم السياسي للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والجماعات المدافعة عن حقوقهم.
- 32 - ونتعهد بمواصلة الدعوة إلى مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين يعيشون حالات ضعف، في جميع الإجراءات الإنسانية.

حقوق الإنسان في صميم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

- 33 - نؤيد بقوة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تركز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بوضع المساواة وعدم التمييز في صميم كل الجهود المبذولة.
- 34 - ونتعهد بتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان فضلا عن الأهداف المتداخلة المتمثلة في المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والتنمية المنخفضة الانبعاثات في جميع أعمالنا المتعلقة بالتعاون والسياسات الإنمائية.
- 35 - ونتعهد بتعزيز التشديد بقوة على الترابط بين تغير المناخ والإعمال التام لحقوق الإنسان. ونواصل تنفيذ وتعزيز انتقال عادل نحو التنمية المحايدة مناخيا والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

- 36 - ونتعهد بالنهوض بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي ونعترف بأن المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ضروريان لإعمال كل حقوق الإنسان. وسيتم التركيز بشكل خاص على مرافق توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع. وسنعمل على تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء السياسة المائية الدولية.
- 37 - ونتعهد بدعم حق جميع الناس في الحصول على تعليم منصف وشامل للجميع بأعلى مستوى ممكن من الجودة، مع التركيز بوجه خاص على الفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة ومن يعيشون في أضعف الحالات. ونولي اهتماما خاصا بالشباب والتعليم للجميع في الاستجابة العالمية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها.
- 38 - ونتعهد بمواصلة تعزيز التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان محليا وعلى الصعيد الدولي.
- 39 - ونتعهد بمواصلة تأييدنا القوي لخريطة طريق الأمين العام من أجل التعاون الرقمي.
- 40 - ونتعهد بالنهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان والتنوع إزاء المشاركة في إدارة التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، وفي تصميمها وتطويرها وشرائها واستخدامها. إن حماية الحق في الخصوصية وصون البيانات الشخصية والحساسة أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد.
- 41 - ونتعهد بالنهوض بالتنمية الرقمية التي تعزز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وتدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 42 - ونتعهد باحترام حقوق الإنسان على الإنترنت للجميع وحمايتها وتعزيزها وإعمالها. وسنكافح التضليل وخطاب الكراهية والعنف الجنساني على الإنترنت من خلال جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك المشاركة في قيادة تحالف عمل جيل المساواة في مجال التكنولوجيا والابتكار من أجل المساواة بين الجنسين ومن خلال التحالف من أجل الحرية على شبكة الإنترنت.
- 43 - ونتعهد بسد الفجوات الرقمية عن طريق تعزيز السياسات الشاملة للجميع والاستثمار والمهارات الرقمية لجميع النساء والفتيات، وكذلك للأشخاص ذوي الإعاقة.
- 44 - ونتعهد بمواصلة العمل من أجل اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الأمن السيبراني وإيجاد فهم مشترك لكيفية تطبيق القانون الدولي الإنساني على العمليات السيبرانية أثناء النزاع المسلح.
- 45 - ونتعهد بالعمل معاً لضمان وضع استجابات لجائحة كوفيد-19 وخطط للتعافي منها تضع حقوق الإنسان في صميم كل الجهود المبذولة. وعلاوة على ذلك، سنعمل على ضمان ألا تكون لكوفيد-19 ولغيرها من الجوائح آثار سلبية دائمة على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.
- 46 - ونتعهد بإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة للأجيال المقبلة، من دون أن نترك أحدا خلف الركب.